

# تداعيات أزمة كورونا: أسواق النفط



إعداد:

عبدالعزیز الدوسري

## الآثار السلبية لاتفاقية أوبك+

أتاحت اتفاقية أوبك+ مجالاً لمنتجي النفط الصخري لتعزيز إنتاجهم وحصصهم السوقية.

منذ ثورة النفط الصخري، تواجه منظمة أوبك معضلةً مزمنةً حول كيفية التعامل مع فائض المعروض النفطي. يحتاج أعضاء منظمة أوبك إلى أسعار نفطٍ مرتفعةٍ لمعادلة الميزانيات الحكومية، ولتحقيق ذلك تحتاج أوبك إلى تخفيض إنتاجها والتنازل عن حصصها السوقية.

فالإقدام على تخفيض الإنتاج ورفع أسعار النفط على المدى القصير عادةً ما يتسبب في تشجيع منتجي النفط الصخري على مواصلة رفع الإنتاج، ما يؤدي إلى تراجع أسعار النفط على المدى المتوسط، وخسارة أوبك لحصصها السوقية التي سيستحوذ عليها النفط الصخري.

لم تقدم سنة 2019م لاتفاق أوبك+ ما كان مرجوًّا منها. فالنمو العالمي لاستهلاك النفط هذا العام كان أقل من التوقعات، ما أدى إلى عدم تحسن حالة فائض النفط في المخزونات التجارية. فالهدف المعلن لاتفاق أوبك+ منذ بدايته في 2017م كان لخلق حالة من العجز في أسواق النفط، التي بدورها ستؤدي إلى السحب من فائض النفط في المخزونات التجارية.

أصدرت أوبك تقريراً يوضح رؤيتها لأسواق النفط على المدى الطويل. بيّن التقرير تقبّل أوبك لفكرة تراجع حصصها السوقية في مقابل ارتفاع الإنتاج من خارج المنظمة، وعلى رأسها شركات النفط الصخري الأمريكية.

توقع التقرير أنه في ظل دعم أوبك لأسعار النفط من خلال اتفاقية أوبك+، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتحسين كفاءة الاستهلاك ومصادر الطاقة البديلة والسيارات الكهربائية، فإن النفط الصخري الأمريكي سيستمر في النمو والاستحواذ على الحصص السوقية ليصل في عام 2024م عند مستوى إنتاج 17 مليون برميل/يومياً، مقارنةً بمستوى الإنتاج في عام 2019م عند 12 مليون برميل/يومياً. وفي المقابل يقدر التقرير أن تتراجع حصص أوبك الإنتاجية من مستوى 35 مليون برميل/يومياً في عام 2019م إلى 32 مليون برميل/يومياً في عام 2024م.

أكدت وكالة الطاقة الدولية توقعات أوبك حول تراجع دور المنظمة، وتضيف بأنه في ظل السياسات الحالية لمنظمة أوبك، من خلال اتفاقية أوبك+، فإن حصص روسيا السوقية أيضاً ستراجع. وقالت المنظمة أن الولايات المتحدة ستتفوق على روسيا في إنتاج النفط والغاز معاً في حدود عام 2025م.

## بوادرتباين المواقف الروسية-السعودية حول إدارة أسواق النفط

تطوّر حجم تباين الآراء الروسية-السعودية حول أسواق النفط تدريجياً قبل أزمة كورونا.

في نوفمبر 2019م، تحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن وجود هدفٍ مشتركٍ بين أوبك وروسيا، وهو جعل أسواق النفط متوازنة وقابلة للتنبؤ. وكانت التوقعات حينئذٍ تشير إلى قبول روسيا لتمديد اتفاقية أوبك+ الحالية، مع عدم رغبتها في زيادة تخفيضات الإنتاج.

أعلنت أوبك في ديسمبر 2019م عن تمديد اتفاقية أوبك+ مع زيادة التخفيضات بنسبة 500 ألف برميل/يومياً. لم تتفاعل الأسواق بشكلٍ كبيرٍ مع الإعلان عن زيادة تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك+، وذلك بسبب مخاوف الحرب التجارية بشكلٍ رئيسي، بالإضافة إلى عدم تأثير هذه التخفيضات المعلنة على وضع أسواق النفط، حيث نصّ الاتفاق على أن تتحمل السعودية الجزء الأكبر من هذه التخفيضات، وهي 400 ألف برميل من أصل 500 ألف برميل يومياً.

ومع دخول عام 2020م، كانت روسيا قد حققت أكبر إنتاجٍ في تاريخها من النفط والمكثفات في 2019م عند 11.25 مليون برميل/يومياً. على الرغم من خفض إنتاج النفط الخام بنسبة 240 ألف برميل/يومياً، استمر نمو إنتاج روسيا من المكثفات، وهو نفطٌ خفيف مصاحب لإنتاج الغاز الطبيعي. لم تقدم روسيا بياناتٍ تفصيليةٍ حول كميات النفط الخام بالمقارنة مع المكثفات، وقد لمّح وزير النفط الروسي أليكسندر نوفاك إلى إمكانية إنهاء اتفاقية أوبك+ دون إعطاء تفاصيل.

ومع بدء انتشار وباء فيروس كورونا في الصين خلال شهر فبراير، ظهرت معلومات عن نوايا أوبك لخفض الإنتاج بشكلٍ إضافي بنسبة 500 ألف برميل/يومياً. كانت ردود أفعال المسؤولين الروس متفاوتة، حيث رحب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بفكرة التخفيضات الإضافية لأوبك+، بينما كان وزير الطاقة نوفاك متحفّظاً أكثر في تصريحاته.

في الأول من مارس 2020م، صرّح الرئيس الروسي بوتين أن أسعار النفط الحالية مقبولةٌ لدى روسيا (كانت عند مستوى 50 دولار لبرميل برنت)، وأن جهود تخفيض الإنتاج غير مجدّية في ظل الظروف الراهنة. كانت هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها بوادر عدم التوافق بين روسيا والمملكة العربية السعودية حول الرؤية المشتركة لأسواق النفط. توقع بعض المحللين أن تتجه أوبك لتخفيض الإنتاج دون روسيا، بمعنى انتهاء العمل باتفاقية أوبك+.

زاد ذلك من ارتباك الأسواق، لأنه خلال السنوات الماضية لاتفاق أوبك+، اعتادت روسيا عدم إبداء موقفٍ واضحٍ من استمرار الاتفاقية إلا في اللحظات الأخيرة، وهذا ما فاجأ أسواق النفط عند فشل اجتماع أوبك في مارس 2020م.

## وصول اجتماع أوبك+ إلى طريقٍ مسدود وانتهاء الاتفاقية

أدى عدم التوافق الروسي-السعودي إلى انتهاء اتفاقية أوبك+ في نفس فترة أزمة كورونا، وتراجعت أسعار النفط بشكلٍ حاد.

في أوائل مارس 2020م، طالبت أوبك روسيا بالمشاركة في مساعي تخفيض الإنتاج ودعم الأسعار. تقدمت أوبك بمقترحٍ، هو الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية 2008م، لتخفيض الإنتاج بشكلٍ إضافي بمعدل 1.5 مليون برميل/يومياً ولغاية نهاية عام 2020. نصّ اتفاق أوبك+ بصيغته في حينها على تخفيض الإنتاج بنسبة 2.1 مليون برميل/يومياً. كانت الأجواء متشائمة في أروقة أوبك، حيث كانت الدول من خارج المنظمة ترغب في تخفيض الكميات فقط بنسبة نصف مليون برميل/يومياً.

نصّت مطالبات تخفيض الإنتاج على أن يكون نصيب روسيا من هذه التخفيضات الإضافية 300 ألف برميل/يومياً، لتصل مساهمة روسيا الكلية في اتفاقية أوبك+ إلى 600 ألف برميل/يومياً. تسبب إصرار الموقف السعودي من تخفيضات الإنتاج الروسية إلى وصول محادثات أوبك في 6 مارس إلى طريقٍ مسدود، وتراجعت أسعار النفط بشكلٍ كبير (الشكل 1).

الشكل 1: أسعار النفط خلال عام 2020م



وقامت السعودية برفع الإنتاج وتخفيض الأسعار لتبدأ سباقاً لخفض الأسعار مع روسيا. تشير المصادر إلى أن تخفيضات الأسعار السعودية هي الأدنى منذ عام 2003م، في إشارة إلى أن التخفيضات غير مبررة كنتيجة لتراجع الطلب والأوضاع الاقتصادية.

على سبيل المثال، خفضت السعودية من تسعيرة النفط المرتبطة بمعيار دبي/عمان من علاوةٍ سعريّةٍ بمقدار \$2.9 إلى تخفيض بلغ \$3.1. وبالنسبة للشحنات الأوروبية، تراجعت أسعار النفط الخفيف \$8 لتصل إلى تخفيض قدره \$10.25 مقارنة بسعر معيار برنت. كذلك تم تخفيض شحنات الولايات المتحدة بواقع \$7، لتتحول تسعيرة النفط السعودي من زيادة إلى تخفيضات. بطبيعة الحال اضطرت جميع الدول المصدرة للنفط إلى مسايرة تسعيرات النفط السعودي، وهذا بدوره زاد من تراجع الأسعار.

### صعوبة تقدير أضرار فيروس كورونا على أسواق النفط

سيكون أثر أزمة كورونا على أسعار النفط حاداً ومؤقتاً، ولكن تقديره بشكلٍ دقيقٍ صعبٌ جداً بسبب تعقّد الأزمة وانعدام اليقين حول سيرها.

منذ أواخر 2019م، كانت هناك بوادر لتباطؤ النمو الاقتصادي، وهو ما أكدته النبذة التشاؤمية لشركات النفط العالمية بسبب توقعاتها لتراجع التوزيعات النقدية للمساهمين، مثلما حدث مع شركتي شل (Shell) وبي بي (BP). في ذلك الوقت، كانت توترات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي العنوان الأبرز لتحريك الأسواق والتوقعات حول مسار الاقتصاد.

الآن، ومع مخاطر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، أصبحت هناك متغيرات جديدة يجب أخذها في الاعتبار. يصعب التحديد المسبق لمدة ووتيرة حوادث انتشار الأوبئة، ما ينعكس على توقعات الآثار الاقتصادية لهذه الحوادث، التي تتأثر بنوعية الوباء، وفعالية الإجراءات المتبعة لاحتوائه، ونسب الوفيات وردود فعل المجتمع. تأثرت أسعار النفط بشكلٍ سريعٍ لأن سيناريو مسار الأسعار لعام 2020 مختلفٌ كلياً عن المسار الحالي، الذي يأخذ في الاعتبار انتشار وباءٍ فيروسي وتعطيلاً للنشاط الاقتصادي العالمي.

يعاني تجار النفط لتقدير شدة ومدى تأثر الاستهلاك العالمي من تفشي فيروس كورونا في الصين، بناءً على أدلةٍ من الأوبئة السابقة لفيروسات كورونا والإنفلونزا. كحال أي وباءٍ تنفسي، يأتي التأثير الأكبر على الاقتصاد واستهلاك النفط من تدابير الاحتواء، مثل الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي.

كان من المتوقع أن تقوم الحكومة ببعض الإجراءات للتعامل مع حالة طوارئ الصحة العامة، وأن تقوم الشركات بنفس الإجراءات، لكن بشكلٍ طوعي، للحد من التعرّض للمرض. لم يكن مفاجئاً أن يكون لتدابير التباعد الاجتماعي تأثيرٌ سلبيٌّ كبيرٍ على كلٍّ من إنفاق المستهلكين والقطاع الخاص، وكذلك على إنتاج التصنيع، وتوفير الخدمات وشبكات النقل.

وفي مسارٍ موازٍ لمسار انتشار الوباء، يميل التأثير الاقتصادي إلى أن يكون حاداً وليس دائماً، ومركّزاً على مدى بضعة أسابيع أو أشهر. من المتوقع أن تنخفض الحاجة إلى إجراءات الحجر الصحي القصوى وإجراءات التباعد الاجتماعي، وأن يعود النشاط الاقتصادي إلى مستواه الطبيعي، وذلك بعدما تمضي مرحلة التفشي والعدوى القصوى.

ومع تلاشي الوباء، سيتضاءل القلق بشأن المخاطر الصحية في نهاية المطاف، بسبب بروز الضغوطات لاستئناف الأنشطة التجارية من جديد. ستضطر كذلك الشركات والموظفون وشركات النقل والمدارس إلى استئناف النشاط شبه الطبيعي من أجل كسب الإيرادات، والحصول على أموال، واجتياز الامتحانات. من المحتمل أن يكون هناك بعض التأثير المتبقي على النشاط الاقتصادي واستهلاك النفط، حتى تستوعب الشركات والأسر خسارة الإيرادات والدخل من الربع الأول لعام 2020م، ولكن هذا التأثير سيتلاشى مع مرور الوقت.

تسببت أزمة فيروس كورونا في إرباك حركة نقل النفط. حيث اضطرت الكثير من الشحنات المتوجهة إلى الصين إلى تغيير مسارها إلى وجهاتٍ أخرى. فقد تراجعت عمليات مصافي تكرير النفط خلال الأسبوعين الأولين من شهر فبراير بمعدل 1.5 مليون برميل/يومياً. أدى ذلك إلى عدم تمكّن العديد من الناقلات الضخمة (سعة 2 مليون برميل) من إفراغ حمولتها في الموانئ الصينية، بينما تم تحويل الشحنات الأخرى إلى كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة. ومع تراجع نشاط التكرير، ارتفعت المخزونات النفطية الصينية بشكلٍ كبيرٍ وسريعٍ أيضاً. تقدّر بعض الجهات امتلاك الصين لمنشآت لتخزين النفط بسعةٍ تفوق المليار برميل، وفي الوقت الحالي بلغت مخزونات النفط في الصين 760 مليون برميل.

يتحدث مسؤولون روس عن عدم جدوى تخفيض الإنتاج في الوقت الحالي، بسبب غموض حال الطلب على النفط واستمرار تراجع مدفوعاً بالآثار السلبية لفيروس كورونا، وطالبوا بتمديد اتفاقية أوبك+ الحالية لثلاثة أشهرٍ إضافية لتقييم الأثر الحقيقي لفيروس كورونا على طلب النفط. ويتوقع الروس أن تبدأ آثار تراجع الأسعار على منتجي النفط أصحاب التكلفة العالية، في إشارة إلى النفط الصخري الأمريكي، خلال 4-6 شهورٍ القادمة.

في فبراير 2020، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يتراجع الطلب على النفط في الربع الأول من 2020م، ليصل إلى 1.3 مليون برميل/يومياً، مع تراجعٍ كليٍّ للطلب على النفط لعام 2020م بنحو نصف مليون برميل يومياً، وذلك في أول تراجعٍ للطلب على النفط منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008م.

أما الآن، ومع انتشار فيروس كورونا في أغلب دول العالم، فقد تحولت التوقعات إلى السلبية الشديدة حول الطلب العالمي على النفط في ظل هذه الأزمة. تتراوح آخر التوقعات لتراجع الطلب خلال الربع الأول من 2020م ما بين 4 إلى 10 ملايين برميل/يومياً. تأتي هذه التوقعات في ظل الإجراءات الحكومية للحد من انتشار فيروس كورونا عن طريق تقييد حركة الأفراد بشتى أنواعها، والتي بدورها انعكست على حركة المواصلات والأنشطة التجارية والصناعية. وبالنسبة لعام 2020م عموماً، تتراوح التوقعات لتراجع الطلب على النفط ما بين مليون إلى 3 ملايين برميل/يومياً.

## ردود الأفعال الأمريكية حول هذه التطورات

سيكون لأسعار النفط المتراجعة ضررٌ كبيرٌ على قطاع النفط الصخري الأمريكي، إلا أن الأدوات المتاحة لدى الحكومة الأمريكية محدودة في سبيل إقناع السعودية بتغيير المسار الحالي للأسعار.

شكّل تراجع أسعار النفط الذي رافق الأضرار الاقتصادية لفيروس كورونا صدمةً كبيرةً للبورصات الأمريكية. بدايةً كان تعليق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تويتر بأن هذه الأسعار جيدة للمستهلكين (9 مارس 2020م)، لكنه عزا السبب إلى سباق تخفيض الأسعار بين السعودية وروسيا، بالإضافة إلى ما أسماها (بالأخبار الكاذبة) لتسببها في تراجع البورصات الأمريكية في حينها، متجاهلاً بذلك تأثيرات فيروس كورونا والقلق العالمي من تداعياته. في نفس الوقت، كانت وزارة الخزانة الأمريكية قد أصدرت بياناً تتهم فيه لاعبين دوليين بالتلاعب والتسبب في صدمات لأسواق النفط. في هذه الأثناء، بدأت تحركات من قبل أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ، أبرزهم النائب عن ولاية داكوتا الشمالية كيفن كريمر. قام الأعضاء بخطوات عديدة بهدف تخفيف أضرار سباق خفض أسعار النفط بين السعودية وروسيا. ففي 18 مارس، أرسل كريمر رسالة للرئيس الأمريكي يطالبه فيها بحظر واردات النفط من السعودية وروسيا وبقية أعضاء أوبك إلى الولايات المتحدة، وفي اليوم نفسه، أجرى بعض هؤلاء النواب اتصالاً هاتفياً مع سفيرة السعودية في واشنطن وأبدو رغبتهم في عدول السعودية عن سياستها النفطية الحالية.

في 20 مارس، تم الإعلان عن إرسال موفدٍ خاصٍ أمريكي تابع لوزارة الطاقة إلى السعودية. ومن المتوقع أن تستمر إقامة الموفد الخاص لعدة أشهر، من خلال العمل مع مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية في الرياض. رافق هذا الإعلان حديث من قبل أحد المسؤولين في ولاية تكساس، رايان سيتون، أعرب عن أمله في أن يقوم الرئيس الأمريكي ترامب بالتنسيق لخفض الإنتاج مع كلٍ من السعودية وروسيا وولاية تكساس، وهذا الأمر – تخفيض الإنتاج لولاية تكساس – يُعد الأول من نوعه منذ 50 عاماً.

يعتقد سيتون بأن تنفيذ تخفيض الإنتاج لولاية تكساس سيكون سهلاً، نظراً لوجود الآليات التشريعية لدى الولاية للقيام بذلك. لاقى كلام المسؤول من تكساس استحسان أوبك، حيث تلقى دعوةً من أمين عام المنظمة محمد باركيندو لحضور اجتماع أوبك في شهر يونيو القادم.

إلا أن قطاع الطاقة الأمريكي غير راضٍ عن تحركات سيتون، حيث أعرب مسؤولون من معهد البترول الأمريكي عن رفضهم لفكرة تقييد الإنتاج. فقد اقترح سيتون في مقالٍ له على موقع بلومبيرغ أن تساهم ولاية تكساس بتخفيض إنتاجها بنسبة 10%، في حال قام كلٌّ من السعودية وروسيا بخفض نفس النسبة لتبلغ مستوى إنتاجهما قبل سباق أسعار النفط. والهدف من هذه الجهود ليس معادلة أسواق النفط بالكلية، ولكن المساهمة في تخفيف فائض المعروض. وطالب سيتون في مقاله أن يساهم الرئيس الأمريكي في التفاوض مع كلٍ من السعودية وروسيا حول هذا المقترح.

في 24 مارس، عين الرئيس الأمريكي فيكتوريا كوتس كمبعوثٍ خاص للطاقة إلى المملكة العربية السعودية. في اليوم التالي، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن اتصالٍ هاتفي جمع وزير الخارجية مايك بومبيو مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حيث ركزت المكالمة على استقرار أسواق النفط ودور السعودية في مجموعة الدول العشرين الكبرى (G-20)، كإحدى أهم الدول لاستقرار أسواق الطاقة العالمية. تأتي هذه المكالمة في سياق المحاولات الأمريكية لإقناع السعودية بالعدول عن سياستها النفطية الحالية. يُعتقد بأن المحاولات الأمريكية تهدف بشكلٍ مبدئي إلى إقناع السعودية بالتراجع عن ضخ كمياتٍ إضافية من النفط خلال شهر أبريل المقبل، كما أعلنت سابقاً.

استمرت مطالب أعضاء مجلس الشيوخ، ومن بينهم كيفن كريمر، في رسالة إلى وزير الخارجية بومبيو بأخذ موقف أكثر حزمًا مما أسموه حرباً اقتصادية من قبل السعودية وروسيا ضد الولايات المتحدة. في هذه الرسالة عرض أعضاء مجلس الشيوخ أن تتخلى السعودية عن أوبك بالكلية، وأن تبتعد عن الاستثمار في قطاع الطاقة الروسي، وأن تساهم بالمقابل مع الولايات المتحدة في مشاريع مشتركة للطاقة.

استمر ضغط أعضاء المجلس الشيوخ، وتقدم السيناتور كريمر بمشروع قانون في الكونغرس (S.3572) ينص على سحب القوات وجميع المعدات العسكرية الأمريكية من السعودية خلال 90 يومٍ من إقراره، في محاولة لتشديد الضغط على السعودية لتتراجع عن سياستها النفطية الحالية.

أما فيما يتعلق بالأدوات المتاحة حالياً لدى الحكومة الأمريكية للتعامل مع تراجع أسعار النفط، فقد نشرت خدمة أبحاث الكونغرس تقريراً يوضح السياسات المتاحة بيد الكونغرس لحماية قطاع النفط في ظل الظروف الحالية. تتلخص في التالي: (1) شراء إنتاج النفط من خلال المخزون الاستراتيجي، بالإضافة إلى تمكين شركات النفط من دفع الضرائب المستحقة بالنفط (Royalty-in-Kind). (2) توفير قروضٍ أو ضماناتٍ للقروض بقيمة تصل إلى 500 مليون دولار، من خلال قانون صدر في عام 1999م (H.R.1664)، وينصّ على دعم شركات إنتاج النفط والقطاعات الداعمة لها في ظروف كهذه. (3) فرض رسومٍ جمركية وقيودٍ على واردات النفط من أوبك وروسيا وغيرها. (4) فرض عقوباتٍ تحت بند مكافحة الإغراق، مع عدم اليقين حول جدوى هذا المسار.

اختتم التقرير بالاستنتاج بأنه سيصعب على هذه الأدوات الفيدرالية المتاحة أن تصحح أوضاع الأسواق المتدهورة بسبب فيروس كورونا، وأثره على تدمير الطلب على الطاقة بشقّي أنواعها، وأنه لا حل لأسواق النفط إلا بتظافر جميع العوامل المؤثرة في الأسواق، بدءاً من تعافي الطلب ووصولاً إلى عودة مستويات الإنتاج لما قبل سباق الأسعار. ومع هذا كله، ستستمر حالة من عدم اليقين حول موعد تعافي الأسواق.



## عودة اتفاق أوبك+ بشكلٍ جديد

لم تتفاعل أسواق النفط بشكلٍ كبير مع هذا الإعلان، وهناك حالةٌ من التشاؤم حول الأرقام المعلنة، بالإضافة إلى التشكيك في قدرة هذه المبادرة الجديدة على تصحيح أسواق النفط في المدى القصير على الأقل.

في 12 أبريل، أعلنت أوبك في اجتماعها العاشر غير الاعتيادي، بأنها عادت لاتفاق أوبك+ ولكن بصيغةٍ جديدةٍ كلياً. شدّد الاتفاق على جميع مبادئ اتفاق أوبك+ السابق، من حيث آليات المراقبة واللجان الوزارية والتقنية المشتركة، ولكن الأبرز كان في الرقم المعلن لتخفيض الإنتاج، والذي بلغ 9.7 مليون برميل/يومياً.

سيبدأ تطبيق الاتفاق في الأول من مايو، وستستمر المرحلة الأولى من الاتفاق بكامل التخفيضات المعلنة حتى نهاية يونيو. ليتم تقليل الالتزام من 9.7 إلى 7.7 مليون برميل/يومياً لمدة ستة شهور، في المرحلة الثانية من الاتفاق حتى نهاية عام 2020م. ومن ثم في المرحلة الأخيرة من الاتفاق، سيتم تحديد نسبة الالتزام بتخفيض الإنتاج عند 5.8 مليون برميل يومياً مع دخول عام 2021م وحتى نهاية إبريل 2022م.

على الرغم من ضخامة كمية تخفيض الإنتاج في إعلان أوبك+ الجديد، إلا أن أسواق النفط لم تتفاعل بالقدر الذي كانت تطمح إليه أوبك. في إشارةٍ من قبل الأسواق إلى مدى سوء الأحوال بالنسبة للطلب على النفط، وكذلك في عدم ثقة الأسواق في قدرة أوبك+ على تحقيق التخفيضات المعلنة، نتيجةً لمشاركة دولٍ عديدة في هذا الاتفاق، بالإضافة إلى صعوبة إنجاز كل هذه التخفيضات دفعةً واحدة بدءاً من شهر مايو.

علاوةً على ذلك، يعتقد كثيرون بأن تراجع الطلب على النفط بلغ مستوى 20 مليون برميل/يومياً، فحتى لو تم تحقيق هذه التخفيضات في الإنتاج كما هو معلن، فلن يكون اتفاق أوبك+ الجديد كافٍ على المدى القريب لسحب فائض النفط من الأسواق. ومع هذا، فإن الاتفاق الجديد إن لم يتمكن من رفع الأسعار في الوقت الحالي فلا أقل من أن يمنع استمرار تدهور الأسعار إلى حين عودة النشاط الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من هذا العام.

من جانبٍ آخر، ستجبر الأسعار الحالية منتجين آخرين من خارج اتفاق أوبك+ على تخفيض الإنتاج. فبيئة الأسعار الحالية غير مُجدية اقتصادياً لكثير من المشاريع القائمة، عدا عن إيقاف العمل بجميع المشاريع الجديدة. هذا الأمر قد يساعد في تصحيح أوضاع الأسواق. أكبر هذه التخفيضات ستأتي من دولٍ مثل البرازيل والنرويج وكندا، وعلى رأسهم النفط الصخري الأمريكي. ولكن حتى هذا التراجع في الإنتاج لن يكون سريعاً بما يكفي لتصحيح أوضاع الأسواق الحالية.